

الشمول المالي في الدول العربية ..واقع وآفاق

Financial Inclusion in the Arab Countries

Reality and Prospects

سليمة غرزي

جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت

(الجزائر)

selmagh01@yahoo.fr

رفيقة صباغ *

جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس

(الجزائر)

Rafikasebbagh@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/12/30

تاريخ القبول: 2020/12/28

تاريخ الاستلام: 2020/11/17

ملخص:

لقد هدفت الدراسة الى معرفة مستوى الشمول المالي بالدول العربية، وقد خلصت الى أن الدول العربية عملت على تسريع عجلة الشمول المالي وتعزيز مستوياته من خلال تطبيقه في إستراتيجيتها التنموية لما له من دور فعال في دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما توصلت الدراسة الى أن الشمول المالي في الدول العربية ورغم الجهود المبذولة مازال لم يواكب المستوى الذي يشهده باقي دول العالم، فعلى الرغم من تحسن مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن المنطقة العربية لا تزال ضمن أقل المجموعات الجغرافية من حيث مستويات الشمول المالي .

الكلمات المفتاحية:

الشمول المالي، التنمية والنمو الاقتصادي، الخدمات المالية، الشمول المالي في الدول العربية.

Abstract:

The study aimed to know the level of financial inclusion in the Arab countries, and it was concluded that the Arab countries worked to accelerate financial inclusion and enhance its levels through applying it in their development strategy because of its effective role in supporting economic growth, creating jobs and achieving sustainable development goals. The study indicated that financial inclusion in the Arab countries,

despite the efforts made, is still not keeping pace with the level witnessed by the rest of the world, and despite the improvement of financial inclusion indicators in Arab countries in recent years, the Arab region is still among the lowest geographical groups in terms of levels of financial inclusion.

Keywords:

Financial inclusion, development and growth, financial services, financial inclusion, Arab countries.

مقدمة:

تؤكد الدراسات الاقتصادية على العلاقة الوثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فالشمول المالي له كبر الأثر على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل، وبفئات محددة من المجتمع مثل المرأة والشباب، إلى جانب التركيز على دعم وصول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للخدمات المالية ودمجها بالقطاع المالي الرسمي، وكذا تشجيع توظيف التقنيات المالية الحديثة بهدف تعزيز الشمول المالي ونشر ثقافة التمويل المسؤول في العمل المصرفي، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الشمول المالي تطور وإلى حد بعيد في السنوات الأخيرة نتيجة الاهتمام المتزايد الذي باتت تحظى به القضايا المتعلقة بتعزيز الشمول المالي من قبل صانعي السياسات في مختلف دول العالم النامية منها والمتقدمة، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على مواجهة تحديات الفقر والبطالة وإرساء العدالة الاجتماعية، والدول العربية من بين الدول التي أصبحت تسعى إلى النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق عدد من الأهداف التنموية تتمثل أساساً في تعزيز فرص النمو الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة، إضافة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى هذا الأساس جاءت اشكالية ورقتنا البحثية كالتالي :

ما واقع الشمول المالي في الدول العربية ؟

فرضيات الدراسة :

- الشمول المالي له دور في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي الشامل؛
- الدول العربية قامت بعدة مبادرات وبرامج تهدف إلى من خلال مجموعة من الآليات والسبل لتطوير الشمول المالي بها.

أهداف الدراسة :

تحدد أساساً أهداف ورقتنا البحثية في معرفة مستوى الشمول المالي بالدول العربية من خلال التطرق إلى النتائج المحققة في ما يخص مؤشرات الشمول المالي بالمجموعة العربية .

حدود الدراسة :

للدراسة حدود زمانية وحدود مكانية :

- الحدود المكانية :الدول العربية ؛
- الحدود الزمانية : حددنا الفترة الدراسة (2010 إلى يومنا هذا على حسب توفر الإحصائيات).

أهمية الدراسة :

مجموعة العشرين اعتبرت الشمول المالي واحداً من أهم محاورها الأساسية التي تسعى لتطويرها لتحقيق التنمية المستدامة، لهذا يتوجب على الدول العربية

أن لا تكون بمنأى عن تحقيق هذا الهدف لمواكبة التطورات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، لهذا هدفنا معرفة الجهود المبذولة لتطوير الشمول المالي، وما هي النتائج المحققة بهذه الدول .

منهجية الدراسة :

في محاولة منا للإجابة على الاشكالية إستعملنا المنهج الوصفي بهدف التعرف على تعريف ومرتكزات وأهمية الشمول المالي ،والتحليلي من خلال تحليل مستوى وواقع الشمول المالي بالدول العربية ،وعلى هذا الأساس سنتناول في المحور الاول أهم الأسس النظرية للشمول المالي لنعرج الى واقع وآفاق الشمول المالي في الوطن العربي بعد أن نكون قد قدمنا لمحة عن واقع الدول العربية إقتصاديا من خلال التطرق الى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية.

الدراسات السابقة:

- السعيد بن لخضر ، صورية شنبي : "أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية" ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد الثالث ، العدد الثاني، 2018، جامعة المسيلة.

هدفت الدراسة الى البحث حول مستوى الشمول المالي بجمهورية مصر العربية ،وقد خلصت الدراسة الى ان مصر حققت أشواطا كبيرا لتطوير مؤشرات الشمول المالي بها ،وهذا نتيجة استراتيجيتها التنموية ،والتي أعطت اهتماما كبيرا بتطور الشمول المالي تجلت أساسا في تقديم خدمات ومنتجات مالية ومتطورة وبأسعار معقولة .

- نبيل بهوري :الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه ،مجلة الاقتصاد الجديد ،المجلد 10، العدد الثالث ،2019.

خلصت الدراسة الى أن الدول العربية سعت جاهدة لتوفير البيئة المصرفية الملائمة للنشاط المصرفي المعتمد على آلية السوق، ومع ذلك مازالت تعاني من ضعف في الشمول المالي ،ولكن بنسب متفاوتة .

- فيصل البشير ضيف :واقع الشمول المالي في الجزائر، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ،المجلد السادس ، العدد الاول ، 2020.

هدفت الدراسة الى معرفة واقع الشمول المالي في الجزائر ، وقد خلصت الى وجود العديد من العقبات التي تحول دون تدعيم ورفع مستوياته .

أولاً. الاطار النظري للشمول المالي

نظرا لأهمية الشمول المالي في الحد من الفقر ومكافحة وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية لقي إهتماما بليغا من مختلف الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، وفي هذا المحور سنحاول التعرف على أهم الأسس النظرية للشمول المالي.

1. تعريف الشمول المالي:

- يعرف الشمول المالي بكونه: إمكانية وصول الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات الى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، إيداع، إقراض، تأمين .. إلخ، والتي يتم توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة وبتكلفة معقولة؛(صندوق النقد العربي، 2019، ص195).

- يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم- المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تنسم بالمسؤولية والاستدامة.(البنك العالمي، 2020)

من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة المحاور الأساسية التي يركز

عليها الشمول المالي وهي:(السعيد بلخضر، صورية شنبى، 2018، ص107)

- الحصول على المنتجات والخدمات المالية من خلال توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة، وقرب المسافة، والقدرة على تحمل التكاليف؛

- القدرة المالية من خلال إدارة الأموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية؛

- استخدام المنتجات والخدمات المالية من خلال الانتظام والتكرار ومدة الاستخدام؛

- جودة الخدمات والمنتجات المالية من حيث أنها مصممة لإحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع؛

- التنظيم والرقابة الفعالين بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الإستقرار المالي.

2. مرتكزات الشمول المالي:

هناك عدة محاور أساسية يركز عليها الشمول المالي، وهي:

- الحصول على المنتجات والخدمات المالية :توفر خدمات مالية رسمية

ومنظمة، وقرب المسافة، والقدرة على تحمل التكاليف؛

- القدرة المالية :إدارة الأموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية؛

- استخدام المنتجات والخدمات المالية :الانتظام، والتكرار، ومدة الاستخدام؛

- جودة الخدمات والمنتجات المالية: الخدمات مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة.
- التنظيم والرقابة الفعالين بهدف ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية.(سمير عبد الله ، 2018 ، ص 17).

3. نشأة الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول لأول مرة في العام 1993 في دراسة بريطانية عن الخدمات المالية بجنوب شرق بريطانيا تناولت أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وفي 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. وإزداد الإهتمام الدولي بالشمول المالي بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 ، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من إستخدامها بالشكل الصحيح. ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة. وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية. وإعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

في سنة 2010، تعهد أكثر من 55 بلدا بتحقيق الشمول المالي، وقام أكثر من 30 بلدا بإطلاق أو إعداد إستراتيجية وطنية بهذا الشأن. وفي عام 2013 ، أطلقت مجموعة البنك الدولي " البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المشتركة. وعملت العديد من الحكومات على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية، و يذكر أن هناك عدد من الدول قامت بتطوير وتنفيذ إستراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم، ومن أوائل هذه الدول المملكة المتحدة وماليزيا، وتسعى حاليا العديد من دول العالم الثالث والمتقدمة لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي، حيث برزت أهميتها بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية.(سمير عبد الله ، 2018 ، ص 18).

4. مؤسسات الشمول المالي العالمية

من بين أهم المؤسسات العالمية التي تعمل على تطوير الشمول المالي هي :

- 1.4 المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(C-GAP) (سيجاب) :هي شراكة عالمية تضم أكثر من 30 منظمة رائدة تسعى إلى تعزيز خدمات الشمول

المالي. وتعمل سيجاب على تطوير حلول مبتكرة من خلال البحوث العملية والحوار النشط مع مُقَدِّمي الخدمات المالية وواضعي السياسات ومؤسسات التمويل لتطبيق تلك النُهُج على نطاق واسع. وتجمع سيجاب التي يقع مقرها في البنك الدولي، بين نهج عملي لتنمية الأسواق المسؤولة وبرنامج توعية تستند إلى الأدلة والشواهد لزيادة حصول الفقراء على الخدمات المالية التي يحتاجون إليها لتحسين أحوالهم المعيشية؛ (بوابة الشمول المالي ، 2020).

2.4 - مؤسسة التمويل الدولية: تعد مؤسسة التمويل الدولية عضو بمجموعة البنك الدولي، وهي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية تركز بصورة حصرية على دعم وتنمية القطاع الخاص في البلدان النامية وتستخدم المؤسسة منتجاتها وخدماتها – وكذلك منتجات وخدمات مؤسسات مجموعة البنك الدولي – بغرض تقديم حلول تنموية تلأئم احتياجات المتعاملين معها. وتستخدم مواردها المالية وخبراتها الفنية وتجاربها العالمية وأفكارها المبتكرة لمساعدة شركائها في التغلب على التحديات المالية والتشغيلية والسياسية. وتعمل المؤسسة على تقديم الإستثمارات والخبرات وبناء الشراكات طويلة الأجل التي يمكنها أن تساعد في تذليل معوقات التنمية في مجالات مثل التمويل والبنية التحتية والبيئة التنظيمية وتحسين مهارات العاملين. وتُعد المؤسسة أيضا إحدى الهيئات الرئيسية التي تستطيع حشد الموارد لتنفيذ مشاريعها، إذ تمكنها رغبتها في العمل في البيئات الصعبة ودورها الريادي في توفير التمويل للقطاع الخاص من تعزيز بصمتها، وتحقيق أثر تنموي يتجاوز مواردها المباشرة. (البنك العالمي ، 2020).

5. أهمية الشمول المالي:

- نحدد أهمية الشمول المالي أساسا في النقاط التالية
- الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء ،كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي؛
- يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي ،بما يدعم فاعلية السياسة النقدية ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والإلتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتقادي تركزها؛
- يزيد الشمول المالي من القدرة على تطبيق قواعد حماية المستهلك، وذلك نظرا لأن معظم مستخدمي الخدمات المالية غير الرسمية لا يتمتعون بقدر كافي من الحماية؛
- يعزز النزاهة المالية والثقة في المؤسسات المالية والنظام ككل؛

يزيد الشمول المالي من القدرة على تطبيق قواعد حماية المستهلك، وذلك نظراً لأن معظم مستخدمي الخدمات المالية غير الرسمية لا يتمتعون بقدر كافي من الحماية. (السعيد بلخضر، سورية شنبى، 2018، ص108)

6. أهداف الشمول المالي:

من أهم الأهداف الرئيسة للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي لأي دولة نذكر مايلي:

- تعزيز وصول وإستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمجتمعات المالية، وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها، والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي؛
- نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية؛
- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم؛
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين. (صندوق النقد العربي، 2015، ص25).

7. تحديات الشمول المالي:

هناك عدة تحديات للشمول المالي أهمها :

- ضمان توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وتوصيلها إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم، بما في ذلك النساء و فقراء الريف؛
- زيادة ثقافة المواطنين وقدراتهم المالية حتى يتسنى لهم فهم مختلف الخدمات والمنتجات المالية؛
- التأكد من أن كل شخص لديه وثائق هوية سليمة، وأن تكون وسائل التحقق منها منخفضة التكلفة وسهلة؛
- ابتكار منتجات مالية مفيدة وذات صلة، ومصممة حسب إحتياجات المستهلك؛
- وضع أطر عمل قوية للحماية المالية للمستهلك، وتكييف وتهيئة السلطات التنظيمية والرقابية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا لتحسين الإشراف؛
- على الصعيد العالمي، يُصعب عدم وجود بطاقات الهوية فتح حساب مصرفي والوصول إلى رأس المال والائتمان. (البنك العالمي، 2020).

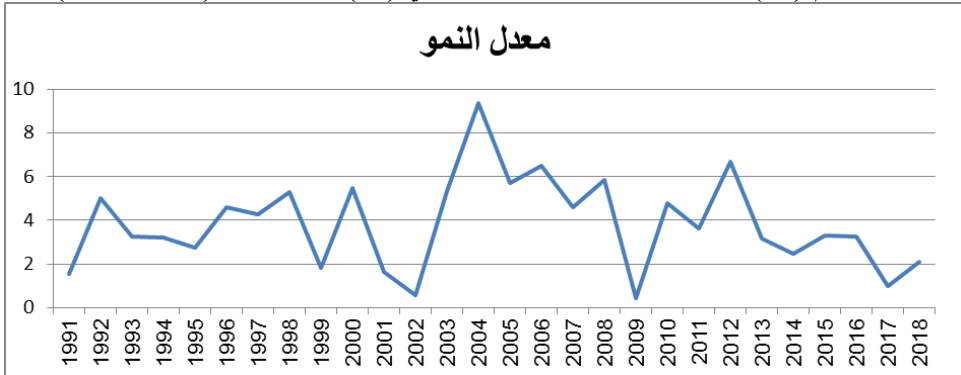
ثانياً: واقع اقتصاديات الوطن العربي

في ما يخص واقع التنمية والنمو الاقتصادي في الدول العربية ركزنا على أهم المؤشرات الأساسية هي : معدل النمو ونصيب الفرد من الدخل الوطني، معدل البطالة.

1. معدل النمو:

الشكل اسفله يوضح تطور معدل النمو بالوطن العربي بالنسب المئوية لسلسلة زمنية ما بين (1991-2018) بحسب ما توفر لدينا من معطيات.

الشكل رقم (01): تطور معدل النمو بالوطن العربي (%) خلال الفترة (2018-1991)



المصدر : من اعداد الباحثان استنادا الى احصائيات البنك العالمي.

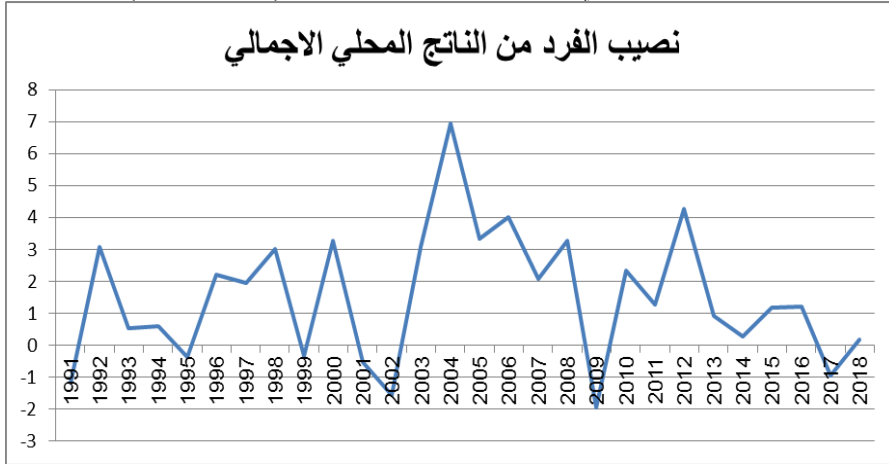
حقق النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) للدول العربية نموا متواصلا خلال الفترة (2000-2010)، فبعدما كان 750 مليار دولار عام 2000 وصل إلى 1153 مليار دولار عام 2005، ثم إلى 2027 مليار دولار سنة 2010، وذلك نتيجة لانتعاش الاقتصادات العربية في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط نتيجة نمو الاقتصاد العالمي، وتحسن تدفقات الاستثمارات الأجنبية وتحويلات العاملين.

أما خلال الفترة (2013-2017) فقط شهد تذبذبا بين الإرتفاع والإنخفاض للناتج المحلي الاجمالي كنتيجة للأزمة البترولية مسجلا 2807 مليار دولار سنة 2014 الى 2457 و 2471 مليار دولار خلال السنوات 2015 وسنة 2017 على التوالي. وعلى هذا الأساس فإن الإهتمام بالشمول المالي يساعد على تحقيق الإستقرار الاقتصادي، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.(البنك العالمي، 2020).

2. نصيب الفرد من الدخل الوطني:

الشكل اسفله يوضح تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني بالوطن العربي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي بالنسب المئوية لسلسلة زمنية ما بين (1991-2018) بحسب ما توفر لدينا من معطيات.

الشكل رقم (02) : تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني بالوطن العربي بالأسعار الجارية للدولار الامريكي بالنسبة المئوية خلال الفترة (1991-2018)



المصدر : من اعداد الباحثان استنادا الى احصائيات البنك العالمي.

أما في ما يخص واقع التنمية الاقتصادية في الوطن العربي فلقد ركزنا على عنصر متوسط نصيب الفرد من من الناتج المحلي الإجمالي الذي شهد نموا مستمرا خلال فترة التسعينات و العشر سنوات الأولى من الألفية الجديدة ، فقد إرتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني بالدول العربية مجتمعة من 6957.67 دولار عام 1990 إلى 9005.29 دولار عام 1999. وفي عام 2002 ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج في الدول العربية بالأسعار الجارية من حوالي 9526.26 دولار إلى 13831.66 دولار عام 2008 ، ليسجل نموا متصاعدا خلال العشر سنوات مسجلا 17498.90 سنة 2018 ، وسجلت قطر أعلى مستوى نمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج %بلغ 26.2 عام 2017 متبوعة بكل من عمان و العراق و السودان بمعدلات نمو بلغت 25.3 و 19.8 و % 19.7 على التوالي ، بفضل الزيادة الهامة في عوائد الصادرات النفطية ، وحققت بقية الدول معدلات نمو تراوحت بين % 16.9 في موريتانيا و % 0.6 في تونس (صندوق النقد العربي 2019 ، ص 18).

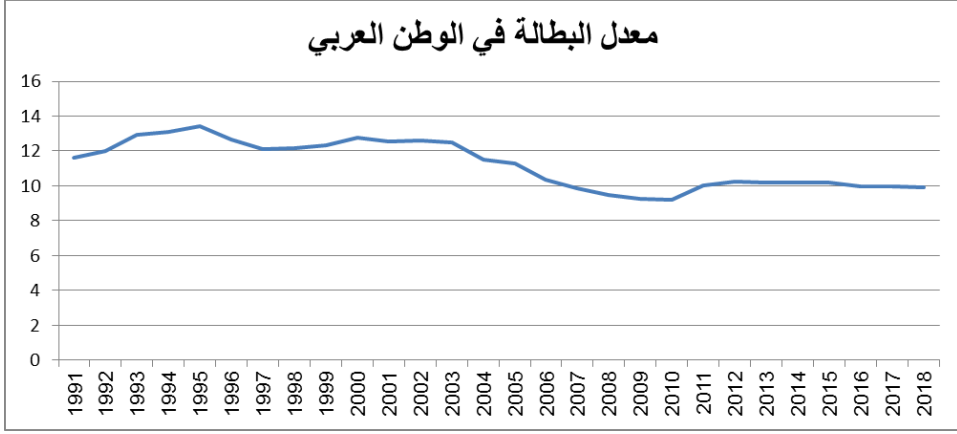
وهنا تجدر الإشارة الى أن تحقيق نمو اقتصادي بأي دولة ،و الذي من بين آليات تحقيقه هو الشمول المالي أكيد سيؤثر إيجابيا على نصيب الفرد من الدخل الوطني

بالدول العربية ،وبالتالي تحسين المستوى الاجتماعي لأفراد المجتمع.(البنك العالمي،2020).

3. معدل البطالة:

الشكل اسفله يوضح تطور البطالة بالوطن العربي بالنسب المئوية لسلسلة زمنية ما بين (1991-2018) بحسب ما توفر لدينا من معطيات.

الشكل رقم (03): تطور معدل البطالة في الوطن العربي خلال الفترة (1991-2018)



المصدر : من اعداد الباحثان استنادا الى احصائيات البنك العالمي.

لقد شهد معدل البطالة تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض في التسعينات في حدود 12% لتتخفص الى 9% سنة 2007 ليعاود الارتفاع الى 10% سنة 2011 لتعاود الانخفاض مسجلة 9% سنة 2018. فمعضلة البطالة من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية والتي يتوجب على السياسات والاستراتيجيات الحكومية العربية البحث على الأليات الفعالة للحد من تزايدها.(البنك العالمي، 2020).

ثالثا: واقع وآفاق الشمول المالي في الوطن العربي

يتناول هذا المحور بعرض واقع الشمول المالي في الدول العربية من خلال تناول وضع الدول العربية فيما يتعلق بالمؤشرات الأساسية للشمول المالي للأفراد والمشروعات.

1. ترتيب الدول العربية عالميا حسب مؤشرات الشمول المالي:

الجدول اسفله يوضح تطور ترتيب الدول العربية في مؤشر الشمول المالي لسنة 2017.

الجدول رقم (01): ترتيب الدول العربية في مؤشر الشمول المالي لسنة 2017

الدولة	مؤشر الشمول المالي (%)	الترتيب
لبنان	51.70	37
عمان	46.90	42
الكويت	42.90	56
قطر	41	57
الأردن	38.58	68
الإمارات	33.9	76
المغرب	31.25	83
تونس	30.95	87
السعودية	25.68	102
ليبيا	20.58	109
فلسطين	21.36	121
مصر	20.98	123
الجزائر	9.85	137
السودان	5.92	143
اليمن	3	170

المصدر : من اعداد الباحثان استنادا الى احصائيات البنك العالمي .

تم حساب هذه البيانات باستخدام عدة مؤشرات استنادا الى :أولا عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، ثانيا عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ، ثالثا عدد المقترضين من كل 1000 شخص بالغ، رابعا عدد المودعين لدى البنوك من كل 1000 بالغ، خامسا نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وتم استخدام بيانات البنك الدولي المتوفرة ل 176 دولة. وتبين أن لبنان احتلت المرتبة 37 عالميا، تلتها عمان في المرتبة 42 ، والكويت في المرتبة 56 ، وقطر في المرتبة 57 ، والأردن في المرتبة 68 ، والإمارات في المرتبة 76 ، أما بقية الدول فقد تجاوزت مراتبها المائة، وهذا يؤكد ان الشمول المالي في الدول العربية متخلف عن الركب، وهذه السمة لا تستثني الدول الثرية منها.(البنك العالمي، 2020).

2. الشمول المالي في الدول العربية :

الجدول الموالي يوضح تطور مؤشر الشمول المالي في الدول العربية بالنسب المئوية لسنتي 2017/2011.

الجدول رقم (02) : مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية بالنسبة المئوية للسنتين (2017/2011)

2017	2011	مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية
37.2	22.3	نسبة الافراد الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية الى اجمالي السكان البالغين فوق 15 سنة
5.4	4.8	نسبة الافراد الذين يمتلكون حسابات اقتراض الى اجمالي السكان البالغين فوق 15 سنة
8.7	6.2	نسبة الافراد الذين يمتلكون حسابات ايداع الى اجمالي السكان البالغين فوق 15 سنة
4.6	5.6	نسبة الافراد الذين يمتلكون بطاقات ائتمان الى اجمالي السكان البالغين فوق 15 سنة
5.7	-	نسبة الافراد الذين لديهم النفاذ الى الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف المحمول الى اجمالي السكان البالغين فوق 15 سنة
5.5	5.1	نسبة الاشخاص الذين لديهم حسابات اقتراض بغرض انشاء مشروع تجاري او توسعة مشروع قائم الى اجمالي السكان البالغين
7.4	8.8	نسبة الاشخاص الذين لديهم حسابات ادخار بغرض بدء أو تشغيل أو توسعة مشروعات الى اجمالي السكان البالغين

المصدر : صندوق النقد العربي (2019) الملاحق الإحصائية "، التقرير العربي الموحد، ص 389.

شهدت مستويات الشمول المالي في الدول العربية تحسنا خلال الفترة (2001-2017) بفعل الجهود المبذولة في هذا الصدد، التي ساهمت في زيادة نسبة السكان المشمولين ماليا في الدول العربية على مستوى عدد من المؤشرات، حيث ارتفع عدد السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية من 22.3% عام 2011 الى 37.2 % عام 2017 . كما ارتفعت نسبة السكان البالغين الذين لديهم حسابات إقراض في المؤسسات المالية من 4.8 % في عام 2011 إلى 5.4 % في عام 2017. في المقابل ارتفعت نسبة السكان البالغين الذين لديهم حسابات إيداع في المؤسسات المالية من 6.2 % في عام 2011 الى 8.7 % في عام 2017. (صندوق النقد العربي، 2019، ص389).

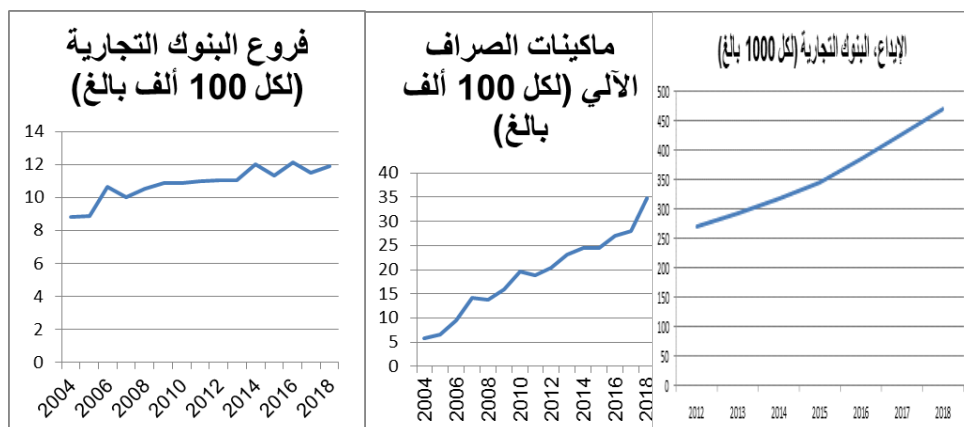
الجدول رقم (04) : مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية والعالم بالنسبة المئوية 2017

نسبة الافراد الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية الى اجمالي السكان فوق 15 سنة	نسبة الافراد الذين يمتلكون حسابات اقتراض الى اجمالي السكان البالغين فوق 15 سنة	نسبة الافراد الذين يمتلكون حسابات ايداع الى اجمالي السكان البالغين فوق 15 سنة	نسبة الافراد الذين يمتلكون بطاقات ائتمان الى اجمالي السكان البالغين فوق 15 سنة	نسبة الافراد الذين يمتلكون الحسابات الى اجمالي السكان البالغين فوق 15 سنة	
الدول العربية	37.2	5.4	8.7	4.6	5.7
العالم	68.5	10.8	26.7	18.4	24.9

المصدر : صندوق النقد العربي(2019) "الملاحق الاحصائية"، التقرير العربي الموحد ، ص 390.

رغم التحسن المشار إليه سابقا لاتزال المنطقة العربية أقل المناطق الجغرافية من حيث مستويات الشمول المالي على مستوى عدد من المؤشرات ذات العلاقة .(صندوق النقد العربي،2019، ص389).

الشكل رقم (04) : فروع البنوك التجارية و الايداع و ماكنات الصراف الالي لكل 100 ألف

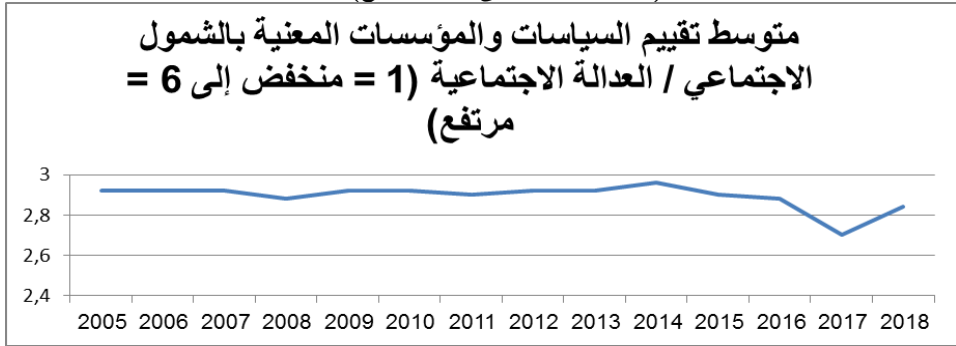


المصدر : من اعداد الباحثين استنادا الى احصائيات البنك العالمي.

الشكل السابق يلخص لنا أهم مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية خلال تقريبا العشر سنوات الأخيرة، بالنسبة لإيداع البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ) إرتفع من حوالي 270 فرد مودع سنة 2012 الى 469 فرد مودع سنة 2018. أما بالنسبة للمقترضون من البنوك التجارية فقط إرتفع عددهم من 127 سنة 2008 الى 187 مقترض لكل 100 ألف بالغ سنة 2016، في المقابل فروع البنوك التجارية إرتفعت من 8,8 فرع لكل 100 ألف بالغ سنة 2004 إلى 11.90 سنة 2018. بالنسبة لماكينات الصراف إرتفعت من 5,9 سنة 2004 الى 34.74 سنة 2018 ماكنة لكل 100 ألف بالغ.

هذه المؤشرات تعكس لنا مستوى الشمول المالي بالدول العربية الذي بالرغم من تحسنه مقارنة بفترات سابقة، الى أنه لم يصل الى المستوى المطلوب، بمعنى لدرجة المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادية والحد من معدل ارتفاع البطالة (البنك العالمي، 2020).

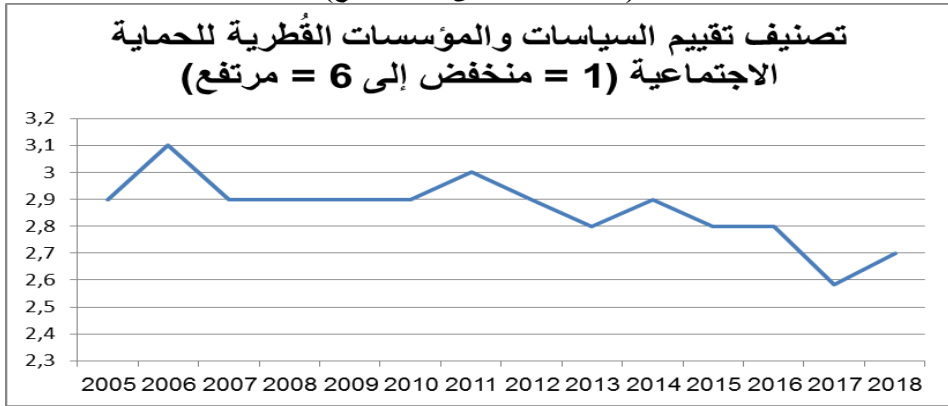
الشكل رقم (05): متوسط تقييم السياسات والمؤسسات المعنية بالشمول الاجتماعي / العدالة الاجتماعية (1 = منخفض إلى 6 = مرتفع) بالدول العربية



المصدر : من اعداد الباحثان استنادا الى احصائيات البنك العالمي.

إتضح من العرض السابق تواضع نسب النفاذ الى التمويل في المنطقة العربية مقارنة بالأقاليم الجغرافية المختلفة، فمتوسط تقييم السياسات والمؤسسات المعنية بالشمول الاجتماعي / العدالة الاجتماعية لا يعبر عن المستوى المطلوب للشمول المالي، فهو خلال فترة (2005-2018) سجل نسب محصورة في 2%، حيث إنخفض هذا المؤشر من 2.92 % سنة 2006 الى 2.84 % سنة 2018. (البنك العالمي، 2020).

الشكل رقم (06): تصنيف تقييم السياسات والمؤسسات القطرية للحماية الاجتماعية
(1 = منخفض إلى 6 = مرتفع)



المصدر : من اعداد الباحثان استنادا الى احصائيات البنك العالمي.

حتى بالنسبة لمؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية للحماية الاجتماعية فقد إنخفض من 3.1 %، سنة 2006 الى 20.7 % سنة 2018، وهذا راجع لأن القطاع المالي يتسم في العديد من الدول العربية بهيمنة القطاع المصرفي ومحدودية دور المؤسسات المالية الأخرى، وعلى هذا الأساس لابد على سوق الأوراق المالية وشركات التأمين وعدد من المؤسسات الأخرى (مكاتب البريد والبنوك الزراعية وجمعيات الادخار) أن تلعب دورا مهما في تيسير فرص نفاذ الأفراد غير المشمولين ماليا إلى خدمات مالية أكثر ملائمة لإحتياجاتهم. يأتي على رأس هذه المؤسسات.

وفي الاخير يمكن الاشارة الى ان الجزائر من بين الدول العربية التي تعاني من ضعف الشمول المالي رغم الامكانية المتاحة خاصة البشرية منها، وهذا ما يتطلب الارتفاع الاكثر بالخدمات المصرفية وتطويرها ليتم إيصالها بشكل شامل للجميع. (فيصل البشير ضيف ، 2020 ، ص 483).

خاتمة :

الشمول المالي بات من القضايا ذات بالاهتمام المتزايد من قبل صانعي السياسات في الدول العربية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على مواجهة تحديات الفقر والبطالة وإرساء العدالة الاجتماعية. وعلى هذا الأساس وفي محاولة منا للإجابة على الإشكالية وتقييم الفرضيات استنتجنا مايلي :

- الشمول المالي يعزز الاستقرار المالي و يساهم في النمو الاقتصادي، وتحقيق الكفاءة المالية، والجانب الاجتماعي خاصة في ما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم؛(صحة الفرضية الاولى)؛
- يساهم الشمول المالي في زيادة التنوع الاقتصادي والتنافسية الدولية بإعتباره يستند على الدور الإقتصادي والتنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فمختلف الدول بما فيها الدول العربية تسعى لتوفير " البيئة المواتية لهذه المشروعات للنهوض بها و تيسير فرص نفادها إلى التمويل؛
- مستوى الشمول المالي في الدول العربية سجل أدنى المستويات في العالم، فقد بلغت نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات لدى المؤسسات المالية 20 % من المجموع، وهي نسبة أدنى بالمقارنة مع معدلاتها في الدول النامية الأخرى، ولا يرجع المستوى المتدني لنقص الأموال المتاحة للتشغيل، إذ تمتلك معظم الدول العربية قاعدة ودائع واسعة فاقت أو قاربت في بعضها قيمة ناتجها المحلي الإجمالي، وتشير البيانات إلى أن نسبة كبيرة من المشمولين ماليا يفضلون الاقتراض من مؤسسات غير رسمية، وقد يرجع ذلك إلى تركيز البنوك على الشرائح الثرية أو الميسورة، وعدم انفتاحها على شرائح الدخل الدنيا التي تشكل قاعدة الهرم السكاني.
- إستراتيجيات الدول العربية مثلها مثل باقي دول العالم سعت إلى توسيع وصول الأفراد الى الخدمات المالية، وكذا الى تعزيز إستخدام الأفراد للحسابات المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها (صحة الفرضية الثانية) ،الى أنها لحد الساعة لم تصل الى المستوى المطلوب وشهدت تفاوتاً في النتائج المحققة.
- على هذا الأساس تتحدد توصيات الدراسة في النقاط التالية :**
- زيادة برامج التوعية والتثقيف المالي وإبراز دور النظام المصرفي الاسلامي؛
- لا بد من تطوير الاسواق المالية وهيكلتها وكذا اطارها التنظيمي؛
- ضرورة تطوير الاطار التشريعي والرقابي والتنظيمي لمساعدة المؤسسات المالية على تقديم المزيد من الخدمات المالية ولدعم السيولة وتقوية السلامة المصرفية والاستقرار المالي؛
- ضرورة تعاون الدول العربية بتظافر الجهود لتعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الشمول المالي ،وايضا التعاون بين الدول العربية والمؤسسات الدولية ذات العلاقة

قائمة المراجع:

4. صندوق النقد العربي(2019) "الشمول المالي في الدول العربية ..واقع وآفاق"،التقرير العربي الموحد .
5. البنك العالمي (2020) " الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء"، متاح على الموقع :
<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview>
،تاريخ الاطلاع : (2020/10/06).
6. السعيد بن لخضر ، صورية شنبى (2018) أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية" ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد الثالث ، العدد الثاني ،جامعة المسيلة .
7. سمير عبد الله (2018) الشمول المالي في فلسطين "، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ،القدس .
8. FinDev : "بوابة الشمول المالي" ،
<https://www.findevgateway.org/ar/about>، تاريخ الاطلاع : (2020/02/06).
9. البنك العالمي (2020) "مؤسسة التمويل الدولية تعمل مع القطاع الخاص في البلدان النامية للمساعدة على إتاحة الفرص للجميع"، متاح على الموقع :
https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/multilingual_ext_content/ifc_ext_ernal_corporate_site/home_ar، تاريخ الاطلاع : (2020/10/06).
10. صندوق النقد العربي(2015) العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي"، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ابوظبي.
11. البنك العالمي (2020) الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء"، متاح على الموقع :
<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview>
،تاريخ الاطلاع : (2020/02/06).
12. صندوق النقد العربي (2010) التقرير الاقتصادي العربي الموحد" ، 2010 .
13. صندوق النقد العربي: "الفصل العاشر"،التقرير العربي الموحد،2019 .
14. فيصل البشير ضيف :واقع الشمول المالي في الجزائر، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية،المجلد السادس ، العدد الاول ، 2020.